

قرار محكمة النقض

رقم 8/165

الصادر بتاريخ: 28 يناير 2021

في الملف الجنحي رقم 2020/8/6/14109

جنتحة عرقلة خدمات المواصلات عن طريق إتلاف الخطوط المدفونة - قناعة المحكمة

إن المحكمة مصدرة القرار المطعون لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من براءة المتهممة بعلّة غياب القصد الجنائي دون أن تناقش الوقائع وتقدر أدلة الإثبات المعروضة عليها على ضوء المادة 81 من الظهير الشريف بتنفيذ القانون رقم 96. 24 المتعلق بالبريد والمواصلات وتضمن قرارها ما يبرر وجه اقتناعها على نحو سليم جاء قرارها عرضة للنقض والإبطال.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بالدريوش بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ 2020/07/21 لدى كتابة الضبط بالمحكمة المذكورة الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 2020/07/20 تحت عدد 166 في القضية ذات الرقم 2020/2801/278 القاضي بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من براءة المتهممة شركة (س) للأشغال العمومية في شخص ممثلها القانوني من جنتحة عرقلة خدمات المواصلات عن طريق إتلاف الخطوط المدفونة وتحميل الخزينة العامة الصائر.

إن محكمة النقض/

بعد أن تلا السيد المستشار الطبي تاكوتي التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الاستماع إلى السيد أحمد بودالية المحامي العام في مستنتاجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون:

في الشكل:

نظرا لمذكرة الطعن بالنقض المدلى بها بإمضاء الطالب ضمنها أوجه الطعن بالنقض.
حيث جاء الطلب علاوة على ذلك موافقا لما يقتضيه القانون فهو مقبول شكلا.

في الموضوع:

في شأن سبب النقض الوحيد المتخذ من انعدام الأساس القانوني ونقصان التعليل الموازي لانعدامه ذلك ان القرار المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من براءة المتهم بـ بلة غياب القصد الجنائي في حين ان المادة 81 من الظهير 1997/08/07 تعاقب كل من قام بعدم الاحتياط أو عن غير عمد بفعل مادي من شأنه عرقلة خدمات اتصالات المغرب بتعيب أو إتلاف الخطوط الهوائية أو المدفونة مما يعرض قرارها للنقض.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث انه بمقتضى المادتين المذكورتين يجب أن يكون كل حكم أو قرار أوامر معللا تعليلا كافيا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وان نقصان التعليل يوازي انعدامه.
وبناء على الفقرة الأولى من المادة 81 من الظهير الشريف بتنفيذ القانون رقم 96 .
24 المتعلق بالبريد والمواصلات الصادر بتاريخ 1997/08/07 التي تنص على مايلي (يعاقب بغرامة من 1500 درهم إلى 5000 درهم كل من قام بعدم احتياط أو عن غير عمد.

- بارتكاب فعل مادي من شأنه عرقلة خدمات المواصلات.

- بتعيب أو إتلاف الخطوط الهوائية أو المدفونة.).

حيث ان المحكمة مصدرة القرار المطعون لما أيدت الحكم الابتدائي فيما قضى به من براءة المتهم بـ بلة غياب القصد الجنائي دون أن تناقش الوقائع وتقدر أدلة الإثبات المعروضة عليها على ضوء المادة المذكورة وتضمن قرارها ما يبرر وجه اقتناعها على نحو سليم جاء قرارها عرضة للنقض والإبطال.

المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض

قضت بنقض وإبطال القرار عدد 166 الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بالدريوش بتاريخ 2020/07/20 في الملف 2020/2801/278 وإحالة القضية على نفس المحكمة للثبوت فيها من جديد وهي مشكلة من هيئة أخرى.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات الأحكام بالمحكمة مصدرته اثر صدوره أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه في قاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة

من السادة: حجاج بنوغازي رئيس الغرفة والمستشارين: الطيبي تاكوتي مقررنا وعبد الرحيم
بشرا ومحمد قاسمي ولطيفة اسكرم بحضور المحامي العام السيد أحمد بودالية الذي كان يمثل
النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة جميلة المغراوي.



المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض